

متى يتجاوز الشرق الأوسط مرحلة اقتصادات النفط

السنياريو الأقرب للتحقق أمرا مهما للغاية، خاصة أن إيرادات النفط والغاز هي قاطرة اقتصاديات المنطقة، حيث إن المنطقة تضم تقريبا كل الدول المصدرة للطاقة والدول المصدرة للعمالة، فالدول الفقيرة ترسل العمال إلى الدول الأغنى، ويرسل العمال للمباريات إلى عائلاتهم في أوطانهم. كما أن الاهتمام الاستراتيجي للعالم بالمنطقة يعتمد أيضا على إنتاج الطاقة.

وتعتمد فكرة توقع انهيار أسعار النفط على فكرة أن النفط سوق، وأن أي اختلالات حتى لو كانت طفيفة، لها تداعيات اقتصادية كبيرة. وتعتمد أسعار النفط على العرض والطلب، وعلى سبيل المثال، كلما زاد العرض منه في العالم انخفض سعره. وعلى هذا الأساس فإن أي انخفاض مستمر في الاستهلاك العالمي للنفط، مهما كان ضئيلا، سيؤدي إلى الضغط على دول الخليج لزيادة الإنتاج في محاولة لإخراج الدول المنتجة ذات التكلفة الأعلى من السوق، وضمان ألا تظل تمتلك نفطا تحت الأرض تصبح قيمته منخفضة عندما يزداد انخفاض الاستهلاك.

واتخذت دول الخليج من بينها السعودية والإمارات وسلطنة عمان خطوات من أجل تفعيل استراتيجية الإصلاح الاقتصادي. وترى مراكز دراسات غربية من بينها "ستراتفور" أن دول الخليج مطالبة بالعمل على تعزيز دور رعاياها كمواطنين نشطين ومنتجين عبر تحفيزهم على التضامن والشراكة لتجنب تداعيات أزمة اقتصادية سيئة.



جون بي الترمان

الشرق الأوسط ما زال بعيدا عن أهداف مرحلة ما بعد النفط

وكانت السعودية قد أطلقت رؤية 2030 وهي خطة ما بعد النفط أعلنتها المملكة في أبريل 2016 تستهدف خفض الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل وتنوع الإيرادات المالية. وتقول السلطات السعودية إن الخطة ستعمل على زيادة رفاهية المواطن السعودي وستخفض من تبعية الاقتصاد للنفط.

ويقول الترمان إن هناك وجهات نظر مختلفة حول التحول في مجال الطاقة وأن الأمر قد يستغرق عقودا من الزمن، وأن البنية التحتية لاستهلاك النفط والغاز تضمن توفر سوق قوية لسنوات كثيرة، وأنه ما زال حوالي 90 في المئة من مبيعات السيارات الجديدة هي سيارات تعمل بالبنزين وما زالت منشآت شحن السيارات الكهربائية تحتاج إلى الملبارات من الدولارات والعشرات من السنوات لإكمالها.

ويرى الباحث الأميركي أن لا أحد يعرف من هو الفائز والخاسر في العقد المقبل في منطقة الشرق الأوسط في مجال النفط. ويقول "ربما تعوض الكميات المتزايدة من جانب الدول ذات التكلفة المنخفضة الأسعار المنخفضة، مما يؤدي إلى تركيز استراتيجي في الشرق الأوسط"، لكنه يشير إلى حتمية انضباط السوق للحيلولة دون انهيار الأسعار.

كما أنه يتوقع أن الدوافع الرئيسية وراء تحول الطاقة العالمية سيكون مصدرها من خارج منطقة الشرق الأوسط، لكن سيكون لها تأثير عميق داخل المنطقة والتي ستحدد الطريقة التي ترتبط بها المنطقة بباقي دول العالم.



طريق طويل للإبتعاد عن النفط

واشنطن - بدأت منطقة الشرق الأوسط التي تحتل صدارة العالم في سوق النفط تسير ببطء في طريق التحول إلى الطاقة المتجددة والاستعداد لمرحلة ما بعد نضوب الذهب الأسود، على الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها دولها وخاصة الخليجية منها في اعتماد إصلاحات اقتصادية في هذا المجال.

ويسابق العالم الزمن لإحداث نقلة نوعية تقلل من استخدام النفط والغاز واللجوء إلى الطاقة المتجددة في ظل وجود ضغوط حقوقية وبيئية لإنهاء الاعتماد على النفط لتأثيراته الضارة على المناخ والكرة الأرضية عموما.

وفرضت التغييرات العالمية وأزمة الوباء وتراجع الأسعار تحديات أساسية أمام البلدان المصدرة للنفط، وفرضت تلك التطورات ضرورة البحث عن وسائل أخرى أكثر جدوى اقتصادية ومنفعة عامة وسط تزايد الحديث عن تقليل اعتماد العالم على هذه المادة الأساسية مستقبلا.

لكن منطقة الشرق الأوسط ما زالت تسير ببطء في هذا الطريق على الرغم من أن معظم دول الخليج العربي اتخذت خطوات منذ سنوات من أجل تنويع مصادر الاقتصاد لديها، لكن عوائق كثيرة لا تزال تعترض خططها المستقبلية، بالإضافة إلى ما أفرزه الوباء وتداعياته على اقتصادات المنطقة.

ويرى جون بي الترمان مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، أن "الحكومات في أنحاء الشرق الأوسط تستعد منذ سنوات لعالم ما بعد النفط، لكنها ما زالت بعيدة عن بلوغ أهدافها". ويقول الترمان إن التحول في دول الخليج من العمالة ذات الإنتاجية العالية والأجور المنخفضة التي تدعم العمالة ذات الإنتاجية المنخفضة والأجور المرتفعة سيحتاج إلى سنوات. وتشكل عائدات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي 49 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن التراجع في أسعار الخام سيؤثر اقتصاديا عليها برغم ما تحتفظ به من احتياطات مالية ضخمة.

وفي أبريل الماضي قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن تأثير الوباء والانخفاض الحاد في أسعار النفط العام الماضي، سيقودان إلى عجز لدى معظم حكومات الخليج.

وأطلقت السعودية والإمارات إصلاحات تضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية منذ عام 2016، كما عملت الكويت وسلطنة عمان وقطر على نفس الأمر، خاصة بعد تداعيات تراجع أسعار النفط العالمية بفعل تأثيرات جائحة كورونا.

وتشكل قضية الطاقة واحتمال التحول من النفط والغاز إلى مصادر أخرى انشغالات المستثمرين والمستثمرين على حد سواء. وتحرص الحكومات في الشرق الأوسط على التخطيط لمواجهة هذا التحول، الذي يعتقد البعض أنه وشيك، بينما يرى آخرون أنه لن يتحقق قبل عقود من الآن. لكن تزايد الضغوط البيئية والتحركات الدولية في هذا الاتجاه يشكل دافعا للبلدان المصدرة للنفط لاتخاذ موقف جاد بالنسبة إلى التخلي عن الذهب الأسود. كما تشكل الاستثمارات المتنامية في مصادر الطاقة المتجددة تحديات أساسية ورئيسية أمام إنتاج النفط وربما يدفع في اتجاه انخفاض سعره.

ويوضح الترمان أنه بالنسبة إلى الشرق الأوسط ستكون معرفة

خطاب الإسلاميين لم يعد يروق للكويتيين

استمالة العواطف والأدلجة تفشلان في كسب ثقة الشارع



غاب التأثير

جماعة الإخوان، التي تعمل تحت مسمى الحركة الدستورية الإسلامية، لتحقيق مكاسب مستقبلية داخل الكويت على المدى المتوسط، خاصة في ظل تكبد حركات إسلامية كثيرة في العالم العربي لخسائر على مستوى تراجع التأييد الشعبي ورصد ميل أكبر بين الشباب في المنطقة نحو دعم الشعبويين والوطنيين والقبليين والمستقلين والليبراليين الدائمين.

واستغل الإسلاميون وخاصة جماعة الإخوان حظر الأحزاب السياسية وضعف المجتمع المدني في ترسيخ مكانتهم داخل الكويت، حيث يعمل ممثلو الجماعة منذ الخمسينيات تحت مظلة منظمات اجتماعية حاملة أسماء مختلفة. كما لم تعق قيود السلطة منذ أحداث عام 2011 مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية.

وتغيرت العلاقة بين الأسرة الحاكمة والإسلاميين بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت الحركة الإسلامية الدستورية جزءا من كتلة المعارضة. وتعد الحركة الإخوانية من أبرز الأحزاب التي حافظت على وجودها في البرلمان على عكس التيار السلفي، إلا أنها على الصعيد المؤسسي خسرت على مر السنوات الأخيرة مكانتها في الوزارات الأساسية أمام السلفيين المواليين للحكومة.

ويرى مركز الخليج أن الإسلاميين أبقوا على أطروحاتهم الشعبوية دون تحقيق إنجازات حقيقية مع ميل مستمر لتنفيذ تحالفات مع السلطة. ويتوقع المركز أن يتجه الإسلاميون السلفيون والإخوان في الكويت لمواجهة بوادر خسارة تصدهم في الحراك السياسي خاصة بين فئة الناخبين الشباب.

ويؤدي الخلاف شبه الدائم بين الحكومات المتتالية والبرلمانات في الكويت إلى حل البرلمان أو تغيير الحكومة، وهو ما أعاق فرصا كبيرة للتنمية وعطل مشاريع الاستثمار. وعلى الرغم من أن أمير الكويت له الكلمة النهائية في شؤون البلاد داخليا وخارجيا، إلا أن الدستور الكويتي يمنح البرلمان سلطات واسعة أهمها إقرار القوانين أو عرقلتها، كما يمكن لأي نائب في البرلمان استجواب رئيس الحكومة أو أي من الوزراء.

ومنذ انتخاب البرلمان في ديسمبر الماضي تسود حالة من الصراع مع الحكومة التي اضطرت إلى الاستقالة في 13 يناير بعد 28 يوما من تشكيلها، حيث أعيد تكليف رئيس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة أدت القسم الدستوري في 30 مارس الماضي لكن الصراع مازال مستمرا.

وتحافظ الحكومة على استمراريتها في ظل تأييد 19 نائبا لها وتنجح في تمرير القوانين، لكن أعضائها الـ15 هم أعضاء في البرلمان بحكم مناصبهم وفق الدستور السلفي وللمرة يحققون الأغلبية.

عنت نتائج مقنعة تلبى التطلعات الشعبية الحارقة، حيث لم يستطع جزء كبير من الإسلاميين مجاراة تغيرات المستجدات السريعة وامتلاك آلية تحقيق المطالب الشعبية سواء داخل المعارضة أو السلطة.

ويضيف المركز أن استراتيجية تعزيز النفوذ التي اتبعتها الإسلاميون بفصائلهم المختلفة في الكويت وخاصة الإخوان المسلمين والسلفيون بحاجة إلى المراجعة، حيث يبدو أن محاولة الجمع بين مهمة الإصلاح وفق تعاليم الإسلام والاستجابة لمعايير الحداثة الليبرالية تثير تناقضات في الأداء وسلبية في النتائج.

وحسب استطلاع آراء لشريحة واسعة من الشباب الكويتي على منصات التواصل الاجتماعي، فإن جزءا كبيرا من الشباب الصاعد لم يستطع هضم التناقضات في الأداء السياسي لجزء من حركات الطيف الإسلامي داخل بلدهم. وتوضح دراسة مركز الخليج العربي أن "الخطاب الكلاسيكي الشعبوي المعتمد بين المعارضين الإسلاميين ومراوحة بعضهم بين الحفاظ على هدف أسلمة المجتمع وعدم معارضة الانفتاح على قيم الحداثة لم يعد يستقطب الكثير من الشباب ويلهم حماسهم".

ويرى الكثير من الكويتيين أن هناك ضعفا شديدا في حيوية نتائج مشاركة الإسلاميين في تحقيق هدف نهضة بلدهم، خاصة في ظل تركيز مشاركتهم على الدخول في خلافات مع السلطة والتيارات العلمانية.

ويوضح هؤلاء أن تأثير الانفتاح في السعودية وبقية دول الخليج على مسار دعم تبني قيم الحداثة، فضلا عن زيادة نسبة المتعلمين في المنطقة وتحسن مرتقب لدور المجتمع المدني والتفاعل الشعبي على مواقع التواصل الاجتماعي، كلها عوامل قد تقلص من حظوظ تمدد شعبية الحركات والمنظمات الإسلامية الأيديولوجية ذات الأهداف السياسية. وبالفعل لم يستطع التجمع الإسلامي السلفي والمرة الثانية على التوالي النجاح في

فرضت التغييرات في الكويت ومحيطها الإقليمي والدولي بشأن تراجع القبول الشعبي لخطاب قوى الإسلام السياسي تأثيرات مباشرة على الإسلاميين في البلد الخليجي حيث استغلوا خطاب الأدلجة واستمالة العواطف للتغلغل أكثر في النسيج المجتمعي، لكنهم فشلوا في كسب ثقة المواطنين في ظل استفحال الأزمات السياسية والاقتصادية.

الكويت - ساهم الإسلاميون في الكويت ضمن خطابهم المتسم بالتناقضات في تراجع هيمنتهم على المعارضة التي تمكنت خلال الانتخابات الأخيرة من الفوز بغالبية مقاعد مجلس الأمة (البرلمان)، وسط فشلهم في كسب تعاطف شريحة واسعة من الكويتيين الذين يرون أن خطاب الأدلجة واستمالة العواطف لم يعد يجدي نفعا في ظل الأزمات المتفاقمة في البلاد.

ولا تزال الكويت تعمل جاهدة للخروج بأقل الأضرار من أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تداعيات أزمة الوباء وانخفاض أسعار النفط المصدر الرئيس لأكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية.

ووسط هذه الأزمة كثيرا ما تشهد جلسات البرلمان الكويتي تعطيلًا بسبب استمرار الخلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والتي أثرت بدورها على أداء الحكومة والبرلمان لم يعد يجدي نفعا في ظل غياب الحلول لمشكلات اقتصادية واجتماعية ملحة تحتاج إلى توافق برلماني بشأنها.

وفي يونيو الماضي دفعت حالة التعطيل التي عاشها البرلمان في الأشهر الأخيرة بأمر الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح إلى التأكيد على أن "الكويت وأهلها خط أحمر ولن نسمح بتجاوزه بأي حال من الأحوال، ولدينا من الإجراءات والخيارات ما يضع كل من يتجاوز عند حده".

واستغل الإسلاميون طوال السنوات الماضية طبيعة النظام السياسي القائم في البلد الخليجي لتعزيز حضورهم السياسي على الرغم من أنهم لا يشاركون ضمن أحزاب سياسية، لكنهم فشلوا في كسب التعاطف الشعبي والتوافق مع السلطة على خلفية التناقضات في خطابهم السياسي العام، بالإضافة إلى عدم تحقيق فوز كاسح في مقاعد البرلمان منطلما خططوا لذلك.

ويتوقع محللون سياسيون أن تحقق القاعدة الشعبية للمستقلين والقبليين والوطنيين في منطقة الشرق الأوسط والخليج نموا بصورة أكبر على حساب ممثلي الإسلام السياسي، الذين فشلوا في اتباع خطاب الإقناع والتخلي عن خطاب استمالة العواطف والأدلجة.

ويقول مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث في دراسة جديدة إن "نهج البراغماتية السني اتبعتها التيارات الإسلامية في الكويت بالتخلي عن الخلافات الأيديولوجية والانفتاح على التحالف مع التيارات العلمانية لم يثمر

مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث

مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث

الجمع بين الإصلاح وفق تعاليم الإسلام والاستجابة لمعايير الحداثة يثير تناقضات في أداء الإسلاميين

